

في مسح الجبيرة بشرط عند البعض وهو ما يات الحسن
 عن ابي حنيفة وبعضهم كشخ الاسلام خواهر زاده
 قالوا اذا مسح على اكثرها جاز ولا يبرأ لثمة الهن
 ومحمّد في الكافي ولو كان المسح على النصف او اقل
 لا يجوز ويكتفى في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة
 كمسح الرأس هو الصحيح لان المسح لم يشتر تكرار و
 قيل لا يثابا وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة في موضع
 وليس تحت جميع الجبيرة ومحورها جراحة ويعسر عليه
 الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون ازيد من الجراحة فحققت
 الضرورة الى جوار المسح على الزائدة اكان يضر حلها
 لغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضر ذلك مسح على
 الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين
 الجبيرة وعصابة العصابة والقروح والجراحة
 ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز
 ان يجمع مع الغسل ولا يتوقفت بوقت ولو كان باحدى
 رجلية فحده فمسح عليها وغسل الصحيحة جائز لانه
 ليس بها بين الغسل والمسح فلو لم يكن الحنف على الصحيح

جبيرة مقدار الجراحة
 في مسح جوارحه المسح
 على كل جبيرة تتعالى موضع
 الجراحة لان الجبيرة مع

ومدها

ومدها ثم أحدث لا يجوز ان يمسح على الحنف لانه يكون
 جميعا بين الغسل والمسح فان لم يكن الحنف عليه ما جاز له
 المسح على الحنفين ولو كان مقطوع احدى الرجلين من
 الكعبين ودونها احدى الكعبين فان غسل موضع
 القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة
 وليس خفية ثم أحدث ينظر ان كان يتر من ظهر القدم المقطوع
 مقداره ثلث اصابع او اكثر يمسح على الحنفين والاى وان
 لم يكن يتر من ظهر القدم المقطوع قد ثلث اصابع
 يغسل بها على كلتا الرجلين لانه الى الشان وجب
 غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الحنف
 الملبوس عليه لغفائه عن مقدار الغرض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لثاب
 يجمع بين الغسل والمسح وان كان مقطوع الاصل
 من احدى الرجلين او كليهما وبعضه حال من
 القدم فمسح على الحنف فان وقع المسح على الحنف على
 الغسل الى ما يقع من القدم الى ان وقع المسح على
 المقدار الذي فيه القدم من الحنف حال كون ذلك